الكذبة غير البيضاء

بسمة النسور

يحقّ للمرء أن ينتابه الإحساس بالزهو عند تحقيق منجز ما، كأن يتوصل إلى اختراع علمي خطير، من شأنه الإسهام في تقدّم البشريةً، أو يبدع أعمالا فنية خالدة، تؤثر على أجيال، وتؤهله للحصول على أكبر الجوائز، تحقق له المجد والشهرة، بل يحق لنا أن نفخر بمنجزاتنا البسيطة مهما بدت صغيرة. تلك مسألة طبيعية تلبّي حاجتنا النفسية في الحصول على إقرار المجموع وإعجابه، لأن تحقيق الشهرة وسماع التصفيق وعبارات الإطراء أمر يدعو إلى الفرح، ولا أحد بإمكانه إنكار حالة البهجة التي تعترينا، حين يمتدحنا أحد ويثني على منجزاتنا ومواهبنا وقدراتنا. لكن وفي حالاتٍ كثيرة، تزيد الأمور عن حدّها، وتصل عند بعضهم (سيما في الأوساط الثقافية) إلى مرحلة متقدّمة خطيرة من النرجسية والغرور، يقعون بسهولةٍ تحت وهم أنهم مركز الكون، وأن كل ما يدور في الحياة ينبغي أن يتمحور حولهم فقط وحصرياً، يثابرون على الدعاية والإعلان، ويكرسون كل جهدهم للترويج عن أنفسهم في كل مناسبة. لا يتقنون الإصغاء من حيث المبدأ، وذلك من فرط انهماكهم بذواتهم. يطرحون أنفسهم عن اقتناع تام(!) ظواهر خارقة مكتفية بذاتها كاملة الأوصاف عز نظيرها، ويتوقعون من الآخرين التعاطي معهم على هذا الأساس. يرون أنفسهم في مرتبةٍ أعلى من الجميع، ويتعاملون بفوقية غير مبرّرة، يحاولون التقليل من أهمية أي فرد سواهم، غالبا ما تظهر عليهم علامات الغيرة الشديدة، لا يطيقون نجاح أحد غيرهم، ويعتبرون صعود نجم أي مبدع جديد تهديدا شخصيا لمكانتهم المزعومة.

يكفي أن تجول على صفحاتهم في مواقع التواصل الاجتماعي، لتستنتج، من احتفالهم المفرط بذواتهم، أن هؤلاء ليسوا أكثر من حالات مرضية تقليدية، تستدعي تدخلا علاجيا، يهذّب سلوكهم المنفر، ويعمل على تخليصهم من أوهامهم وعقدهم، نفسيات مضطربة، عاجزة عن التواصل الطبيعي مع الآخرين، ترسل ولا تستقبل، وتظل أسيرة لوهم التفوق والتميز، لا تتوانى عن الاستخفاف بمنجزات الغير. وفي أحسن الأحوال، يعمدون إلى تجاهلها وعدم الاعتراف بها وسيلة بائسة للدفاع عن النفس، غالبا ما تكون حياتهم الاجتماعية قاحلةً مقفرة، تقتصر على بعض المريدين من المضللين، يهابون التعامل مع الأنداد، كي لا تكتشف هشاشتهم وحجم الخديعة التي يمارسونها على أنفسهم وعلى الآخرين. بارعون في امتداح أنفسهم من دون خجل.

المؤسف أن أمثال هؤلاء حاضرون بقوة في الإعلام، ويساهمون في تعميم الرداءة وضيق الأفق. يستغلون انسحاب المبدعين الحقيقيين المترفعين غير المتهافتين على المنابر، فيصولون ويجولون من دون الخشية من لومة لائم، ويساهمون في مزيد من التشويه للمشهد الرديء أصلا. لا يمكن، والحالة هذه، إعفاء المبدعين الحقيقيين من مسؤولياتهم، فهم بنكوصهم وتراجعهم، أفسحوا المجال لعديمي الموهبة ممن أخذتهم العزة بالإثم، معتمدين على عدم نضج المتلقي وتدنّي ذائقته، فتصوّروا أنفسهم أصحاب أعمال أدبية وفنية ذات سوية عالية، فأمعنوا في الإنتاج التافه الغزير فاقد المعنى والمضمون، تستقبلهم بحفاوة القنوات الفضائية ودور النشر ومؤسسات الجوائز، مشبوهة الأهداف، فيتذوقون طعم النجومية الخدّاع، ويصدّقون أنفسهم، ويوغلون في نرجسيتهم وضحالتهم.

تذمّر كاتب معروف جرى تسويقه مبدعا عظيم الشأن من تقصير الدولة في حقه، على الرغم من عدد كتبه الكبير. وعندما سئل عن رأيه في بعض زملائه من الكتاب، ردّ بفوقية إنه ليس لديه وقت لقراءة الإصدارات المحلية. وطالب آخر معروف بشرائه ذمم نقاد مأجورين بإقامة مؤتمر أدبي يتناول أعماله بالغة الرداءة. وفي أجواء المجاملة والنفاق التي تسود الأوساط الثقافية، لا أحد يواجه هؤلاء بحقيقتهم المؤسفة، فتستمر الكذبة غير البيضاء، ويمضي بهم الوهم نحو مزيدٍ من التخريب والتشويه والدمار، ويتكرّس عصر التراجع والانحطاط على أكثر من صعيد!

في تجديد السلطة التشريعية الليبية

الفيتوري شعيب

لعلّه نافلُ اليوم، بعد فشل الانتخابات في ليبيا في 24 الشهر الماضي (ديسمبر/ كانون الأول)، الحديث عن خريطة الطريق الماضية التي بمقدّماتها كانت هذه النتائج، إذ يجب أن يتجه الحديث نحو إيجاد خريطة طريق قابلة للفعل والتطبيق، وبرؤى واضحة وصادقة، بعيدة عن الأجسام الحالية التي تتربع على السلطة في البلاد، أقلها عمراً تسع سنوات، وهي لا تقدّم لهذا البلد إلا مزيدا من الاختناقات السياسية التي تفسد أكثر مما تصلح، وتبتعد عن التوافق كلما اقتربت منه. عملها دائما مربوط بردّة الفعل أكثر من الفعل المجرّد واللازم، بل والواجب للفعل في أحيانٍ كثيرة. ذلك هو عمل المؤسسات التشريعية وشبه التشريعية في البلاد، الأمر الذي يتطلب اليوم، وبإلحاح، أن تكون هناك خريطة طريق صحيحة وسليمة من جهة، وقابلة للتطبيق من جهة ثانية، وتحقّق قدرا من التوافق من جهة ثالثة بين أبناء الشعب للعبور به إلى أجسام تشريعية حقيقية أساسها القاعدة الشعبية، وليس الحوارات والمشاكسات، بل حتى المصالح السياسية الضيقة المحصورة بين فئة محدّدة لا تتعدّاها، في نظام مغلق يدور في دائرة ضيقة، ولا يعبر عن آمال الشعب الليبي وإرادته منذ 2014.

ما بين حوارات وملتقيات داخلية وأممية، يترقب الشعب الليبي انفراج الأزمة في بلاده، غير أن النتائج دائما ما تكون مخيبة للآمال والتوقعات، بل هي دائما على النقيض من المطلوب والمتوقع منها، فاتفاق الصخيرات مثلاً، وإن سارت عليه البلاد زمنا، بفعل القوة وليس الرضى من جميع أبناء الشعب، لم يرتق إلى أن يوحّد ليبيا، ويُرتّب لمرحلة جديدة تستقر معها البلاد، وكذلك تجديد سلطتها بطرقٍ يرتضيها الشعب، بل كان هذا الاتفاقُ مقدّمة لأزمات متوالية، ما تنفكّ إحداها إلا تأتي الأخرى بفعل فاعل، تكون نهايتها اتفاقاتٍ غير سليمة عادة مبنية على المصلحة وتبادل الأدوار بطريقة أو أخرى.

لقد حاولت السلطة التشريعية (البرلمان) وشبيهها المجلس الأعلى للدولة، مرّات ومرّات، تغيير المناصب السيادية التي حدّدت بتسعة، وكان الاتفاق مبنيا على الجهوية والمحاصصة، إلا أن ذلك لم يكن. وعلى الرغم من أن ذلك غير مستساغ عند كثيرين، وسيتسبب بأزمة جديدة تضاف إلى الأزمات المتوالية والمتعاقبة، إلا أنهما كذلك لم ينجحا في ذلك، الأمر الذي يجعل فقدان الثقة هو الغالب في إيجاد خريطة طريق من قبلهما تقود البلاد إلى مرحلةٍ من الاستقرار، وحتى إلى شيء منه.

وفي الحوار الذي جرى أخيرا، وأوجد المجلس الرئاسي والسلطة التنفيذية الجديدة، كان في ملتقى سياسي أممي، اختير له 75 شخصا لم يكونوا من القاعدة الشعبية، ولم يرتضها الشعب، ولكن الخيارات الضيقة هي التي جعلت كثيرين يقبلون الأجسام الجديدة، وصولا إلى مرحلة تجديد السلطة التشريعية في البلاد في 24 ديسمبر/ كانون الأول 2021، إلا أن ذلك لم يكن، على الرغم من الزخم الشعبي الذي يدفع نحوه، بل أوجدت له قوانين وقاعدة دستورية غير توافقية، صدرت أحادية، وأريد تطبيقها وإلزام الجميع بها، وكأن ذلك كان مرسوما لإفشال تجديد السلطة التشريعية في ليبيا مبكراً.

اليوم وبالأطراف السياسية نفسها، بل وبالمقدّمات ذاتها، تحاول بعض الأطراف تقديم خريطة طريق جديدة للمرحلة المقبلة في إعادة للسيناريو الماضي، وإن اختلفت بعض الأفعال والأقوال، وكأن اللعبة يُراد لها أن تتكرّر لسنوات أخرى، بدون النظر إلى حقيقة الأزمة، وكون هذه الأجسام جزءا منها، بل أثقلت كاهل الدولة والمواطن، وجعلت منها دولةً تسير نحو الفشل، بدل أن تنهض وترتقي.

لا يمكن اليوم القبول بسيناريو متكرّر ونسخة محدثة يصنعها ويرتضيها من كان سببا في الأزمة بطريقة أو أخرى، اليوم لا بد من العمل على إيجاد مشروع وطني يجمع النخب والشعب، يجمع ولا يفرّق، يؤسّس لدولة الاستقرار والقانون، يبتعد عن المحاصصة والجهوية، يرسم خريطة طريق واضحة المعالم نحو تجديد السلطة التشريعية في أقرب الآجال، وإن كان يوم 24 ديسمبر/ كانون الأول قد مضى بدون تجديدها، إلا أنه سيبقى ناقوسا يكرّر هذا المطلب في قابل الأيام والشهور.

(كاتب ليبي)

الكتلة الكبرى في العراق؟

ولاء سعيد السامرائي

دخل أعضاء «الإطار التنسيقي» الذي خسر الانتخابات النيابية العراقية قاعة البرلمان في جلسته الأولى قبل أيام، وهم عازمون على انتزاع الأغلبية ليهيمنوا من جديد على المشهد السياسي. لكن مرة أخرى، بعد احتجاجاتهم على نتائج الانتخابات، وتظاهراتهم البسيطة لاقتحام المنطقة الخضراء، تأتي الرياح بما لا تشتهيه سفنهم، فلم يحصدوا من «خدعة» تمرير أحزابهم بكتلة أكبر من الكتلة الصدرية الفائزة إلا الفشل. ومع ذلك، لم تتوقف محاولاتهم وضع العصي والشروط أمامهم، بدءا من تهديداتٍ على لسان بعض النواب، مثل عالية نصيف، إلى تهديدات بالتصفية الجسدية، وبإطلاق عبوات على مقار أعضاء بعض الكتل وبيوتهم، كي تنضوي معهم، أو لإرهابهم وإطلاق الصواريخ باتجاه بعض القواعد العسكرية الخالية من القوات الأميركية أو قوات التحالف وقصف الوجود التركي في شمال العراق. لقد نجحت قائمة «دولة القانون» التي يترأسها نوري المالكي عام 2010 بالالتفاف على الدستور، عبر رئيس المحكمة الاتحادية العليا لإيجاد تفسير غير دستوري لمفهوم الكتلة الكبرى، لإبعاد الفائز، وتحاول، هذه المرّة، إعادة الكرّة، بيد أنّ هؤلاء تناسوا أنّ قانون الانتخابات الجديد الذي صوّتوا عليه بضغط من ثوار تشرين تنص المادة 45 منه على أنّه لا يحق لأي نائب أو حزب أو كتلة مسجلة ضمن قائمة مفتوحة فائزة بالانتخابات الانتقال إلى ائتلاف أو حزب أو كتلة أو قائمة أخرى، إلّا بعد تشكيل الحكومة، إلّا أنّ «الإطار التنسيقي» الذي لا يمثل كتلة أصلاً استبق الإجراءات الإدارية، وقدّم قائمة تتضمن 88 نائباً، معتبراً أنّه هو الكتلة الكبرى بينما يملك الصدر 87 مقعداً.

أما أعضاء التيار الصدري فقد دخلوا إلى قاعة البرلمان وهم يرتدون «الأكفان» ويردّدون شعارات وهتافات بحياة الصدر عدّت حركات غير مقبولة من الشارع العراقي، كما اندفعوا محتجّين على رئيس الجلسة لاستنكار تسميته الآخرين بالكتلة الكبرى، وتهجموا عليه، ثم نُقل إلى المستشفى، فيما لم يتأخر بعد ذلك نشر صور له ضاحكاً، ويقف حوله قادة «الإطار التنسيقي» ويصرّح بنفسه في فيديو أنّه تلقى ضغطاً بسيطاً على جبهته، وهو ما كذّبه النواب الآخرون الذين شاهدوا تسلم رئيس الجلسة مكالمة تلفونية، ادّعى على إثرها التهجم عليه لتعطيل الجلسة؟

هذه هي «مشاهد المعارك الكبرى» التي خاضتها أحزاب العملية السياسية من أجل الشعب العراقي في الجلسة النيابية الأولى بعد خامس انتخاباتٍ يشهدها العراق تحت الاحتلال. لقد أظهرت الانتخابات التي جرت مراقبتها دولياً، وبشهادة من شارك فيها أنّ عدد العراقيين الذين ذهبوا إلى الانتخابات كان ضئيلاً جداً، وأبرز مراسلو الإعلام الغربي، والأميركي بالذات، النسب التي نشرتها مفوضية الانتخابات التي تقل فيها المشاركة عن 10% قبل أن تتدخل الأصابع السحرية لممثلة الأمم المتحدة، جنين بلاسخارت، لترفع النسبة، ويسبغ مجلس الأمن، بعدها ولثلاث مرّات متتابعة، الشرعية اللازمة لتسويقها، في حدثٍ غير مسبوق لم يعرفه تاريخ أي بلد، ولا تاريخ الأمم المتحدة ومجلس الأمن!

لم تأتِ نتيجة الانتخابات التي انتظمت في العراق في أكتوبر/ تشرين الأول الماضي بأي كتلة يمكن أن تسمى الكتلة الكبرى، بل شهدنا الأقلية نفسها، وبمقاعد محسوبة للتوازن بين أحزابها ومراكز القوة بينها التي يتم تدويرها من الاحتلال الأميركي وعضيده الإيراني للمرة الخامسة. أقلية حزبية ومليشيات، الفائز فيها التيار الصدري الذي لم يغادر المحاصصة والطائفية والتبعية، وحالاً بعد ظهور نتائج الانتخابات، ينشر زعيمه تغريدةً هي قول للخميني عن الحكومة التي سيشكلها بأنّها حكومة «لا شرقية ولا غربية» أتبعها بتغريدة يتكلم فيها عن مكوّنات العراق، بدلاً من الكلام وبشكل صادق عن الشعب العراقي من دون تمييز ولا تسميات طائفية ودينية أو عرقية. لم يخطئ الشارع العراقي باعتباره المستقلين الذين فازوا في الانتخابات، ومن ادّعى أنّه يمثل ثورة تشرين، أرقاماً ليس لها وزن مقابل الآخرين إلّا إذا التحقت بجهة معينة من الأحزاب المتمرّسة على الفساد، وحصد امتيازات الوزارات وأموالها وعقودها.

> ربما أحد أهداف الانتخابات العراقية ونتائجها، التي تسببت بخرابيش بين الإخوة لتصدّر المشهد السياسي، منع الكتلة الكبرى للشارع من النهوض

وبحسب أحد الأعضاء الذين صرّحوا للإعلام: «منذ دخلنا الجلسة البرلمانية الأولى، عرفنا أنّ كلّ شيء قد تم توزيعه بين الأحزاب القديمة حتى اللجان، ولم يبقَ لنا إلّا الانضواء تحت أحزابهم أو لا مكان لنا إلّا لجنة المرأة الخالية من أيّ أموال وامتيازات!».

أمام الشعب العراقي وأمام العالم، قدّمت الأقلية الحزبية والمليشياوية الولائية، في هذه الانتخابات والجلسة النيابية الأولى، دليلاً صارخاً على أنّها ليست وطنية، ولا تمثل الكتلة الكبرى، لا في الانتخابات ولا في البرلمان. وهي تقول، وبصراحة عبر معاركها على الكعكة، إنّها تابعة، لا تعمل من أجل الشعب ولا من أجل العراق. وفي القريب العاجل، ستختفي هذه المماحكات الاستعراضية، ليتم التوافق من جديد على إنتاج الحكومات السابقة نفسها، ومن دون أي رتوش جديدة.

الكتلة الكبرى هي الشارع العراقي الذي رفض هذه الأقلية منذ سنوات، وثار عليها في انتفاضة تشرين، مطالبا بإقصائها عن العمل السياسي، وإقامة دولة ديمقراطية حقيقية، حديثة. الشارع العراقي هو الكتلة الوطنية الكبرى، صاحب المشروع الوطني الحقيقي المدعوم من كل أبناء الشعب العراقي من شماله إلى جنوبه، هو مشروع الدولة والمؤسسات والقانون، هو من طرح مشروع المواطنة ضد المحاصصة الطائفية والعرقية التي تتمسّك بها الأحزاب والاحتلال لشق الصف، هو صاحب التضحيات في ثورة تشرين التي أعطت مئات الشهداء وآلاف الجرحى من أجل سيادة العراق وتحرّره. ربما يكون أحد أهداف هذه الانتخابات ونتائجها التي تسببت بخرابيش بين الإخوة لتصدّر المشهد السياسي هو منع الكتلة الكبرى للشارع من النهوض، أي تجدّد ثورة تشرين، وبالأخص عودة الثوار إلى ساحات التحرير والشهادة والمطالبات بإسقاط النظام وعمليته السياسية المنكرة الغارقة في فساد ومقايضات ومزادات لبيع العراق لا آخر لها، لكنّ شباب العراق عائدون، وثورتهم توقفت ولم تنتهِ بعد، وغضبهم لم يبرد ولم يخمد، بل، من جديد، أكثر وأكثر يجمع على مطالبهم وثورتهم الشعب العراقي بعربه وأكراده يتحدون في قوة واحدة تنتظر اليوم الموعود للتخلص من طغيان عملية الاحتلال المزيفة.

(كاتبة عراقية في باريس)

كاريكاتير **عماد حجاج**

قلعة القضاء في تونس إذا انهارت

المهدي مبروك

يواجه القضاء في تونس ضغطاً شديداً يكاد يكون يومياً. يصرّح الرئيس قيس سعيّد، في لقاءاته مع وزراء حكومته، بأنّ القضاء فاسد، وواقع تحت ضغوط لوبيات سياسية ومالية. يعيد تقريباً، بتعبيرات مختلفة، المضمون نفسه: أنّ السياسة «تسلّلت إلى أروقة المحاكم»، وهو يشير بذلك ضمناً إلى حركة النهضة وحلفائها الذين يتهمهم باستمالة القضاة. يسرُد عدة أمثلة عن بطء التقاضي، المتعمّد حسب تقديره. وعادة ما تكون تصريحاته تلك أمام عدسات التلفزيون الرسمي الذي عاد إلى عاداته القديمة في نقل خطابات الرؤساء فقط، بعدما توقف عن ذلك منذ الأسابيع الأولى للثورة، وقد خلنا أنّه بريء من هذا الداء، غير أنّ توقعاتنا كانت في غير محلها.

ليست مواقف الرئيس مجرّد ردود أفعال تجاه أحداث وتصرّفات شخصية أو مهنية صدرت عن القضاة في أثناء ممارستهم مهامهم وتأدية واجبهم، بل هي، على خلاف ذلك، تقوم على منهج كامل، لا يرى في القضاء سلطة مستقلة، مثلما ناضلوا في تونس عقوداً تحت الاستبداد، ودفعوا تضحيات غالية، كان ثمنها النقل التعسفي والطرد. فالرئيس لا يعتبر القضاء سوى وظيفة. إنّه يتحدث عن قضاة الدولة مقابل «دولة القضاة» كما ذكر في إحدى خطبه في الأسابيع القليلة الماضية. ويندرج هذا التصوّر الوظيفي للقضاء والقضاة ضمن رؤية شمولية للسلطة، فإذا ما أخذنا بالاعتبار جمع الرئيس السلطة التشريعية، بحكم «تجميد البرلمان وتعليق أعماله إلى أجل غير مسمّى» أي حله واقعياً، إلى جانب السلطة التنفيذية، فإنّ السلطة الوحيدة التي ظلت خارج قبضته هي السلطة القضائية. لذا، هو يرغب في إزالة آخر حصنٍ يمكن أن ينازعه مطلق سلطاته هذه.

لا أحد يجادل الرئيس في ضرورة إصلاح العدالة والأمن، وهما مؤسّستان تلكأ الجميع في القيام بالإصلاحات الجذرية الضرورية لهما، على الرغم من حرص منظماتٍ وجهاتٍ أوروبية وأممية عديدة على أن تكون شريكاً في هذا، عبر الاتحاد الأوروبي مثلاً، ورصد إمكانات مالية وتقنية وبشرية، غير أن المشروع لا يزال في خطواته الأولى، على الرغم من مضي مدة طويلة. أما المؤسسة الأمنية، فقد تصدّت النقابات الأمنية لأي محاولة، على الرغم من تعبير مركز إصلاح القوات الأمنية في جنيف عن رغبته في أن يكون شريكاً للبلاد في هذا المشروع. حاصرت هذه النقابات المحاكم وتنطّعت ضد أي سلطة، حين تعلق الأمر بقضايا تورّط فيها أمنيون، على غرار قضايا التعذيب والقتل ضمن ملفات العدالة الانتقالية.

لا يعير الرئيس هذه المسائل الخطيرة أي اهتمام، وهو الذي يذكّرنا باستمرار بأنّه قائد القوات المسلحة، وذلك لسبب وحيد، أنّه يحتاج إليها في مشروعه، حتى ولو كان ذلك على حساب مبادئ دولة الحق والمؤسسات. لكنّه، مقابل هذا، يوجّه اهتمامه إلى القضاة، لأنّهم يقفون حاجزاً أمام رغبته في الاستفراد بالسلطات المطلقة، وهو يكرّر: «لست ممن يرغبون في تركيع القضاة».

ثمّة قضاة فاسدون مثلما هناك أطباء فاسدون وتجّار فاسدون ومهندسون فاسدون وساسة فاسدون. لكن، هل يكون هذا الفساد حجّة لهذا التحرّش المستمر بالقضاة؟ يقدّم الرئيس، في تصريحاته التلفزية أخيراً، أنّ القطب القضائي لمكافحة الإرهاب مثلاً أطلق شخصين متهمين، كلّ الدلائل تشير إلى خطورتهما على الأمن الوطني. من حق الرئيس أن يشعر بهذا. لكن، من له سلطة تكييف الجريمة وتقدير خطورتها؟ وحده القاضي، بما خوّله له الدستور والقانون. تجيب الرئيسة الشرفية لجمعية القضاة، روضة القرافي، أنّه ليس من حق رئيس الجمهورية أن يتحدّث في قضية جارية تعهد بها القضاء، لأنّ ذلك تدخل في سير القضاء وممارسة ضغوط على القضاة.

خصّ دستور تونس 2014 الذي أنهى الرئيس سعيّد تقريباً العمل به للسلطة القضائية باباً كاملاً، كان عصارة جهد وتجربة، استفاد منها القضاة، حتى لا يقعوا ثانية تحت الضغط. لذلك كان حرصهم على استقلاليتهم كبيراً إلى حد الحديث عن دولة القضاة. لذلك، هم يبدون حالياً مقاومة شديدة تخوضها هياكلهم، على غرار جمعية القضاة التونسيين والمجلس الأعلى للقضاء الذي نص عليه الدستور، وهو أعلى سلطة قضائية في البلاد. وعمد رئيس الجمهورية، بجرّة قلم، إلى تعديل النص القانوني المنظم له، وألغى جميع امتيازات أعضائه ومنحهم. وقد جرى ذلك كله في مناخ يتصف بتحريض أنصار الرئيس على القضاة، واعتبارهم حرصاء على مصالحهم إلى حد النهم، غير أنّ القضاة أصدروا عدة بيانات أكدوا فيها أنّ أي تعديل لقانونهم من خارج ما نصّت عليه الأنظمة مُلغىً، وأنّهم متمسّكون بممارسة مهامهم، حتى ولو سحبت منهم كلّ الامتيازات. وهناك من لم يخفوا أنّ موقف الرئيس جاء مباشرة بعد رفض المجلس الأعلى للقضاء المبادرة التشريعية التي تخص «الصلح الجزائي» والتي عوّل عليها الرئيس كثيراً، أدبياً ومالياً، وهي مشروعه الذي عبّر عنه منذ سنة 2012، ويفيد عموماً بأنّ على كلّ من ثبت قضائياً فساده إعادة المال العام إلى «الشعب التونسي» من خلال بعث مشاريع تنموية في الجهات الفقيرة.

> لا شيء في الأفق ينبئ أنّ القضاء في تونس خارج موجات الزحف القادم

(أكاديمي ووزير تونسي سابق)

مصر... شروق الحقيقة في ظلال وردة جميلة

عصام شعبان

بينما كانت فقرات منتدى شباب العالم، في شرم الشيخ، الترفيهية، تبث عرض الساحر، وأغنية بيلا تشاو Bella Ciao، ومطلعها «وداعا يا حبيبتي، وإن مت وأنا أناضل ادفنيني، تحت ظل وردة جميلة»، غرق ثمانية أطفال مصريين من عمال التراحيل. كانت عاملات حقول الأرز في إيطاليا يتغنين بهذه الأغنية خلال القرن التاسع عشر، احتجاجا على ظروف عمل قاسية، قبل أن تتحوّل إلى أغنية حماسية لمقاومة الفاشية. في مصادفة حزينة، واشتباك مع عمل غير لائق، ماتت شروق وأقرانها خلال هجرتهم اليومية من المنوفية إلى الجيزة، وانتشلت من نهر النيل جثتها كما أطفال سابقين. تجمع الضحايا صلات قرابة، وكانوا يعملون لمساعدة أسرهم، بأجر يقل عن دولارين مقابل ثماني ساعات، غير مدّة الترحال. وتفيد أبحاث سابقة بأن أعمار المشتغلين بالزراعة تبدأ من ستة أعوام إلى 16 عاما، وعدد الأطفال في مصر 40 مليونا في منتصف العام الماضي. وتختلف التقديرات بشأن عمالة الأطفال، حيث قدّر عددهم رسميا بمليون وستمائة ألف طفل في 2012، في الفئة العمرية من 12 إلى 17 عاما. وهناك تقديرات بأن أعدادهم أضعاف ذلك، بحكم صعوبة الحصر وعدم توفر قاعدة بيانات بشأنهم. وعالميا، تفيد بيانات منظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونيسيف) لعام 2020 بأن هناك 160 مليون طفل عامل، يشتغل بالزراعة ما يتجاوز 60% منهم، وفي الوطن العربي أكثر من 13 مليون طفل عامل، حسب بيانات منظمة العمل الدولية.

تقل أجور العاملين في مجالات الزراعة، ومن بينها أنشطة الصيد والعمل في المزارع ومشاريع الإنتاج الحيواني، قياسا بغيرهم من العاملين، وإن كانت ظاهرة عمّال التراحيل، ضمن العمالة الزراعية وكشاغلين للعتبة الدنيا من التقسيم الطبقي، رصدتها أفلام وأعمال أدبية قديما، فإن الظاهرة مستمرة، وانتقلت من عصر الإقطاع مع تحوّل اقتصادي إلى العمل في المزارع بالظهير الصحراوي، وأنشطة تجمع بين نمط إنتاج رأسمالي زراعي. وتتوسع قوة العمل بين الأطفال، نتاج تغيرات في علاقات ملكية الأرض ونمط الإنتاج، وتراجع أنشطة الزراعة والتصنيع، ما أوجد فائضا في العرض لقوة العمل. يقل الأجر كلما زادت نسبة البطالة عموما، ومع اتساع دوائر الفقر، خصوصا في الريف عنه في الحضر، والذي يتجاوز في بعض المحافظات النصف، كما أسيوط والمنيا وسوهاج، تندفع قوة العمل إلى طابور العمالة غير المنتظمة، والذين يزيد عددهم في بعض التقديرات عن 10 ملايين ضمن قوة عمل تتجاوز 27 مليونا. ولأن عمالة الأطفال والنساء أقل أجرا، فإنهم يمثلون القوام الأساسي لعمال التراحيل. ويكشف هذا الوضع، بشكل عام، خللا في توجّهات التنمية، وتركيزها على المنشآت وإهمال أولوية الاستثمار الزراعي والصناعي، وهو البديل الذي أصبح يتردّد على لسان المفقرين، ابنوا لنا مصانع لنعمل، كما جاء على لسان والدة إحدى الضحايا.

قالت والدة شروق إنها أخبرتها برغبتها مواصلة تعليمها، حتى تصبح ضابطة بحرية، وفي سبيل ذلك، سعت الفتاة إلى العمل وتحمّل جزء من أعباء المعيشة، بما فيها دروس خصوصية، لطفلة التحقت بالمدرسة الإعدادية حديثا. تفكر شروق كما أطفال آخرين، بعقلية منشغلة بمساعدة الأهل وتحمل قدر من المسؤولية. يفكر بعض الأطفال في هذه الأوضاع بأن يتحوّلوا من عبء إلى عون، أو حسب تعبير متكرّر في مناطق ريفية تعرف صعوبة العيش، «أولادنا يولدون كبارا».

الواقعة، غرق ثمانية أطفال، وما فيها من جوانب مأساوية، كاشفة عن أوضاع معيشية صعبة لها صفة العمومية، ما يقترب من ثلث السكان، وإن كانت تختص أكثر بواقع الفلاحين الذين تحوّلت نسبة من قوة العمل لديهم إلى أجراء يعملون باليومية لدى الغير، في ظل ندرة فرص العمل. والفقر كالوحش، يلتهم الأحياء أيضا، ويزداد في الريف عن المدن، نتاج عوامل عدّة، منها خلل في توزيع عوائد التنمية المتواضعة وارتباطها بالسياسات الاقتصادية. هناك فائض بشري يعيش حياةً ملؤها الشقاء اليومي، وتزداد مع برامج الإصلاح الاقتصادي زادت أعباؤهم، تصرّ السلطة على تطبيقها على الرغم من آثارها المؤلمة. ليس البؤس وحده الذي ينكشف من تلك الحوادث، لكن هناك مفارقات وصور من تفاوت طبقي ممزوج بفروق بين المركز والأطراف، غير صورة للدعاية مضلّلة عن إنجازاتٍ ونجاحاتٍ لا تنعكس على أحوال الناس البائسة.

لم تكن شروق في حاجة إلى العمل، إن كان توفر لوالدها معاشٌ يكفيه، أو فرص علاج تتكفلها الدولة، كما ينص الدستور، وتطبّق مدونات الحقوق الاقتصادية الاجتماعية التي تتردّد دوما في مواجهة مدوّنة الحقوق السياسية، وكأنهما في حالة تعارض. ولو كان هناك نظام تعليمي لا ينتج تعليما موازيا، تصبح الدروس الخصوصية فيه ضرورة، تلجأ لها أغلب الأسر. وربما لم تكن شروق وغيرها مدفوعين إلى العمل في هذه السن، وفي ظل تكلفة معيشة لا يقدر ملايين على دفعها. وحسب بيانات مصرية رسمية، تتجاوز مؤشّرات الفقر المدقع 4% من السكان. ولا يستطيع هؤلاء توفير الغذاء الضروري، هذا مع اتجاه إلى رفع تكلفة الخدمات من دون حسابات ضرورية عمن لا يستطيعون دفع تكلفتها، بينما وقع الفلاحون المصريون تاريخيا رهن دعايةٍ متكرّرة إن السلطة تسير في اتجاه تغيير أحوالهم، ولكن لا مؤشّرات على ذلك، وإن كان نظام يوليو (1952) قد أحدث تغييرا نسبيا. وبعدها شهد الفلاحون تردّيا في سبل العيش. ولذلك ليس الضحايا الأطفال الغرقى نتاج خطأ سائق سقط من فوق جسر، بل نتاج خطأ في قيادة توجهات وسياسات اقتصادية متراكمة، دفعتهم إلى مصائر قاسية، وشقاء العمل وعبوديته، ومخاطره في هذه السن المبكرة. ولا يتأتى إصلاح هذا الخلل بولع لدى مشرّعين لإصدار قانون يزيد عقوبة العمل في سن الطفولة، بقدر إحداث تنمية توفر فرص عمل كريمة ولائقة تحمي الأطفال من تحولهم إلى ضحايا، هم وذووهم، ولا يمكن أن نعدّ أهالي وأمهات مفقرات ينتظرن أبناءهن عند شاطئ النيل صرعى، قساة القلب تركوا أطفالهم للموت، بل الفقر وبؤس الحال هو القسوة بعينها، ومنفذي السياسات والقرارات التي تعيد إنتاج هذه الدائرة الجهنمية، في موقع الاتهام تاريخيا، ويتحملون هذا المسلسل الطويل من مشاهد يعرفها أجراء فلاحون.

> تحوّلت نسبة من قوة العمل لدى الفلاحين إلى أجراء يعملون باليومية لدى الغير، في ظل ندرة فرص العمل

استطاعت الواقعة أن تسلط الضوء على قرية الضحايا، وهي نموذج، أو حالة يمكن الاستدلال منها، تفتقد للطرق الممهدة، وتبعد عن أقرب مشفى صحي ساعتين (مستشفى أشمون) مع تردٍّ لوسائل النقل من العزبة (لفظ كان يطلق على أرض يملكها إقطاعي يعمل فلاحون في أرضه) إلى المركز، مواصلات آدمية، كما عربات عمّال التراحيل، ربع ونصف نقل. وفي ظل حالة توتر اجتماعي ملحوظة. وقد نقلت صحف ووسائل إعلام المأساة، كما ناقشت من قبل وقائع انتحار عمال، منهم نور عاشور، فيما يبدو أن ضبط الإعلام الرسمي والخاص غير ممكن طوال الوقت، خصوصا مع وجود أدوات إعلام بديلة، تتناقل الأخبار، ومنها ما يمثل صورة تجسيد مأساة فقراء الفلاحين، وعمال التراحيل، الباقين، على الرغم من مخطّطات استهدفت الريف المصري، ولكن لم يحدث أثر حقيقي، ولم تمسّ جذور المشكلة، فتطوير ألف قرية كما خطط نظام حسني مبارك، واستكماله في شكل مبادراتٍ شبيهة، لم ينفذ، على مسألة علاقات العمل، والتنمية المبنية على بناء مصانع أو دعم أنشطة زراعية لصغار الفلاحين الذين يُدفعون إلى هجرة المهنة أمام منافسة أنشطة استثمارية كبرى، لها فرص وحوافز أكبر. كما يكشف الواقع عن غياب عدالة في سياسات التشغيل، وضعف في أداء المؤسسات المختصة بالعمالة، بجانب ضعف المناصرين لحقوق الطبقة العاملة المصرية، مع اختلال طبقي ظاهر ينعكس في السياسات الاقتصادية والبنية التشريعية، والتي حتى مع محاولات إصلاحها لا تنتج أثرا ذا وزن.

أخيرا، يمكن تأمل صورة شروق المملوءة بالأمل، أمام خيبات الواقع. وأن ترى العزاء الجماعي الذي أقيم في محل سكنها والكراسي الوثيرة وفرش جديدة لا تمزّق فيها ولا رتق، جاءت للمحافظ ومعاونيه ورجال السلطة الذين تلقوا العزاء في الضحايا! وإعلان عن توفير مطالب الأهالي واحتياجاتهم من رعاية صحية وإنارة ومحور للنقل وتوصيل مياه الشرب على نفقة المحافظة، وإقامة مشروعات تنموية، وكأن كل هذه المطالب العادلة، والمتشابهة مع أحوال قرى مصرية، تحتاج كارثة للكشف عنها.

(كاتب مصري)

في الحاجة إلى العرفاتية

معن البياري

رحم الله ياسر عرفات، زار حافظ الأسد في قصر المهاجرين في دمشق، بعد تلاوته، قبيل موعد الإفطار في عصرية رمضانية، في مخيم اليرموك، الفاتحة على روح رفيقه خليل الوزير، الشهيد منذ يومين في تونس، ثم استقلّ طائرته إلى بغداد للقاء صدّام حسين. وكان الشقاق بين زعيمي البعثين السوري والعراقي، على أشدّه. وكأن زعيم الفلسطينيين يقول لشعبه إنه لا «يتمحور» عند هذا إذا زاره ولا عند ذاك إذا زاره، وإن كانت الصلات مع صدّام أوثق، فيما التي مع الأسد هشّة. ومعلوم أن الأخير، على ذمّة عبد الحليم خدام، كان يخصّ صدّام كُرها فادحا، ولا يطيق عرفات. والشاهد في تلك الواقعة أن في وسعك أن تقول ما تشاء عن أبو عمار، إلا أنك لا تملك إلا أن تقرّ ببراعته في المشي بين حبال السياسة العربية، وقدرته على النجاة من أي ورطةٍ قد تعمل هذه العاصمة العربية أو تلك على رميه فيها. وليست منسيةً تلك الفعلة الجزائرية، عندما دسّوا في مؤتمر المجلس الوطني الفلسطيني في قصر الصنوبر مندوبا من «بوليساريو» ضيفا في افتتاح المؤتمر، فغضب المغرب كله، وانفعل سياسيوه وحزبيوه وأطلقوا كلاما ساخطا، وقال الحسن الثاني ما قال، غير أنها أسبوعان أو ثلاثة، حتى كان السمن الفلسطيني على العسل المغربي، وكان عرفات ضيفا كبيرا في قصر الملك، واثناهما يؤكّدان على «العلاقات التاريخية بين الشعبين». ولعل تلك المَلَكة التي اتصف بها الزعيم العتيد هي التي كانت تُنجي الفلسطينيين من مزاجيات أنظمة عربية معلومة، ولعلها هي المَلَكة التي جعلت بي نظير بوتو تقترح أبو عمار وسيطا في أزمة كشمير. ويقال هذا هنا، مع التسليم بأن الموقف الذي اتخذته القيادة الفلسطينية في أزمة احتلال الكويت صيف العام 1990 كان كارثيا.

صور عبد الملك الحوثي وقاسم سليماني وحسن نصرالله في مسيرة في غزة أول من أمس هي ما انتشل من الذاكرة، عرضا، الوقائع العرفاتية أعلاه، للعبور منها إلى أكثر من نقطة نظام يجدر إشهارها قدّام من يحتاجون تعلم ألف باء السياسة في الراهن الفلسطيني البائس. لو أن في حركتي الجهاد الإسلامي وحماس عقولا تعرف السياسة وشيئا من فنونها لما وجدنا أنفسنا أمس نقرأ تغريدة للمتحدّث باسم جيش الاحتلال، أفيخاي أدرعي، عمّن يطلبون التعاطف معهم، ويرفعون صور قاتل المسلمين والعرب في العراق وسورية (سليماني) والإرهابي الحوثي (بتوصيفاته). ولما رأى الفلسطينيون أنفسهم في مهب عواصف تغريدات وهاشتاغات وتدوينات، سأل أصحابها، الخليجيون والسوريون والعراقيون واليمنيون و....، عمّا أفاد به الحوثي وسليماني ونصر الله قضية فلسطين، وهم يصنعون الذي يصنعونه في اليمن وسورية والعراق ولبنان، عندما يؤلفون الزينبيين وعصائب الحق ومليشيات البيارق السوداء وما يشابه هذه التشكيلات، المحض مذهبية، المحض طائفية، والتي تلبّي مطلبا متوطنا في أخيلة حاكمي الجمهورية الإسلامية، أن يهتز الحس العروبي والوطني الجامع في كل بلد عربي، أن تتسيد النوازع التقسيمية والمذهبية، والتي ينجم عن شيوعها في المقابل ما نعرف من تشكيلاتٍ إرهابية ترتدي اللبوس المسمّى جهاديا، وفي الغضون تُقذف إسرائيل بالملفوظات العنترية في يوم القدس وفي ميادين صنعاء المحتلة حوثيا.

لا يغفل هذا الكلام عن 22 مليون دولار تسلمها محمود الزهار من قاسم سليماني في مشوار إلى طهران، ولا عن مساعدات عسكرية وخبرات وأموال تمدّها الجمهورية الإسلامية لمقاتلين مجاهدين مقاومين في غزة، وسط حصار عربي وإقليمي ودولي معلن عليهم، وفيما اعتداءات الوحش الإسرائيلي لا تتوقف، وفيما حاجة المقاومة وفصائلها إلى أي سند عسكري وسياسي. هذا معلوم، ولا يجوز أن تُعطى حماس والجهاد الإسلامي دروسا تطالبهما بالانفضاض عن الظهير الإيراني، وظهراهما مكشوفان. إنما القول هو الأخذ بالسياسة، والموازنة بين المصالح وما أمكن من مبادئ، وقبل هذا كله وبعده، عدم مغادرة البعد العربي والأخلاقي في كل قول وحركة وتوجه وخيار. ونظنّها أصابت «حماس» عندما اختارت النأي عن الحكم في دمشق، في أتون المقتلة ضد الشعب السوري، وعندما لم تورّط نفسها في اصطفافات أو مواقف تحسبها على هذه الضفة أو تلك، ولكن ظل يعوزها إبداعٌ خاص، يبتكر خطابا يؤالف بين هذا المقتضى وذاك المقتضى. وهو الإبداع الناقص أيضا في أداء «الجهاد الإسلامي» .. باختصار، إنه غياب العرفاتية، يجعل رمي محمود الزهار الفرحين بقتل سليماني بالشذوذ، ويجعل صور عبد الملك الحوثي في غزة مفرحةً لأفيخاي أدرعي..

قبل أن يضيع تاريخ «يناير»

سامح راشد

بعد عشرة أعوام، لم تنل ثورة يناير في العام 2011 في مصر ما تستحق من تحليل وتقييم، سواء في سياق تاريخي أو علمي محايد، أو من منطلق سياسي يتبنّى موقفاً مسبقاً معها أو ضدها، فهي الثورة المصرية الوحيدة بعد ثورة 1919، أي خلال مائة عام تقريباً، غير أنها لا تزال تعاني فقراً أكاديمياً وتواجه تعتيماً وكبحاً سلطوياً. فقد اتسم الموقف الرسمي منها بعد العام 2013 بالازدواج والتناقض، باستنكار «ما جرى» في يناير، والتشديد على أنه لن يحدث مرة أخرى، من دون إطلاق اسم «ثورة» عليه أو أي اسم أصلاً. وفي الوقت ذاته، يتجنب الموقف الرسمي إعلان هذا الإنكار صراحة أو تقنينه بالوثائق الرسمية. إذ ينص الدستور الحالي على أن مصر ما بعد 2013 ليست إلا أحد مكتسبات «ثورة» 25 يناير. ولكن قد يزول الالتباس وينكشف الموقف الحقيقي رسمياً، بمحو «يناير» من الدستور، ضمن تعديلاتٍ متوقعةٍ قبل عام 2024. وقد ظهرت بالفعل منذ عامين بوادر نكوص رسمي عن الاعتراف بثورة يناير، إذ أعيد ترسيم يوم 25 يناير عيداً للشرطة كما كان قبل 2011، مقابل محو أي إشارةٍ إلى أنه يوم شرارة ثورة يناير التي اندلعت ضد الشرطة بالأساس. لا يمكن إنكار دور هذه المراوغة السلطوية في تشويش الصورة وزيادتها غموضاً، بشأن حقيقة ما جرى في يناير. لكن الأزمة أوسع نطاقاً من التعتيم والإرباك الممنهج الذي تمارسه السلطة في مصر. وبينما لم يصدر كتابٌ واحد يؤرخ لثورة يناير بشكل متكامل، يجب الإقرار باستحالة تأريخ تلك الثورة في كتاب واحد، حتى وإن كان موسوعياً ومن عدة أجزاء.

ثمة جهود بُذلت بالفعل، خصوصاً التي قامت بها بعض مراكز البحث في الخارج، لعل أبرزها «المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات» و«مركز الجزيرة للدراسات» في الدوحة. إضافة إلى توثيق مؤسسات حقوقية مصرية بعض أحداث ثورة يناير ووقائعها، لكن ذلك الحدث المفصلي في تاريخ مصر المعاصر يظلّ في حاجة إلى عملية تأريخ كبيرة وشاملة. وقد يستغرق الأمر موجاتٍ تراكميةً متتاليةً من الكتابات والدراسات، قبل الحصول على منتج تأريخي يضم تاريخ «يناير» بوثوقية وشمولية. وللإنصاف، تُعد كل المحاولات التي جرت لتوثيق ثورة يناير وتأريخها إنجازاً حقيقياً بالمعايير الأكاديمية والسياسية أيضاً، فقد واجهت تلك المحاولات بيئة معادية وحرباً ضروساً، ليس فقط لتشويه الثورة نفسها وخلط أوراقها وتزييف حقائقها، بل أيضاً مورست حروب متنوعة ومتصاعدة ضد كل من شارك في محاولات التأريخ والتوثيق. وكان ذلك حتى العام 2013، بعده فقد صار مجرّد التفكير في توثيق ما يتعلق بيناير أو تسجيله، ولو من بعيد، أشبه بالانتحار. حتى داخل المؤسسات الأكاديمية، كالجامعات، لم يبادر أكاديمي أو باحث إلى تقديم فكرة أطروحة علمية عن يناير، أو ملفات أخرى باتت من المحظورات. ليس هذا جديدا على سير الشعوب وصيرورة الثورات، فدائماً كانت السلطة ضد تأريخ الحقيقة. وعلى الرغم من ذلك، لا بد أن يستند التأريخ السليم والمتكامل إلى كتابات ووثائق وشهادات مصرية، إلا أن الصعوبات القائمة في مصر تحول دون إمكانية عمل التأريخ المطلوب حالياً وربما في المستقبل القريب. لذا هناك ضرورة لاستكمال جهود توثيق ثورة يناير وتأريخها، ولو بشكل جزئي أو متدرّج. وهي دعوة إلى كل الجهات والمؤسسات المعنية بتسجيل الحقيقة، بل بإحيائها، وخصوصاً التي بادرت من قبل وكانت سباقة في هذا الاتجاه، بأن تبادر إلى استئناف جهودها المقدّرة.

إنها الجزيرة الفراتية وليست شرق الفرات

عمر الشيخ إبراهيم

تعدّ الجزيرة السورية (الرقة – دير الزور - الحسكة) من أهم المناطق السورية، نظراً إلى ما تتمتع به من ثروات متنوعة، كالطاقة والغاز، والقمح الذي يمثل أمنا غذائيا للشعب السوري، إضافة إلى مرور نهري الفرات ودجلة فيها، وهما شريانا حياة حقيقيان للسكان، سواء لمشروعات الري والشرب أو توليد الطاقة الكهربائية، خصوصا لمدينة حلب، الصناعية والتجارية، وكذلك موقعها الاستراتيجي المحاذي لتركيا والعراق، والمقلق لحكومتيهما. كما أن مرور خط الإمداد العسكري والعقائدي الممتد من طهران إلى بغداد فدمشق، وصولا إلى ضاحية بيروت الجنوبية، جعلها ساحة نفوذ وصراع كبيرة بين القوى الإقليمية والدولية، بشكل مباشر أو عبر الحلفاء المحليين لكل طرف.

العامل الأهم هو التنوع الاجتماعي القومي الطائفي والديني في هذه المنطقة، من عرب، كرد، أيزيديين، شيشان، تركمان، إضافة إلى أكثر من سبع طوائف مسيحية أصيلة في تلك الأرض. وقد جعل هذا التنوع الجزيرة السورية بقعة اجتماعية جاذبة ومهمة لكل القوى عبر التاريخين، الحديث والقديم، فيما عرفت به بلاد ما بين النهرين (دجلة والفرات)، ونشأت فيها حضارات عريقة، وكانت ساحة صراع دائمة بين الحضارات المتعاقبة أو المتصارعة. ولهذا البعد الاجتماعي بالغ الأثر في الصراع في الجزيرة العليا طوال الحقب التاريخية، ولحصر موضوع المقالة هنا بالأحداث الراهنة، يمكن الاعتقاد أن اهتمام القوى الدولية بها جاء لاعتبارات دينية بالدرجة الأولى، وخصوصا للوجود الغربي الأوروبي، وقومي بالنسبة لتركيا والكرد، وطائفي بالنسبة للتنظيمات الراديكالية (الشيعية والسنية). ربما هذا الدافع مستتر وغير ظاهر في الحراك المحلي والإقليمي والدولي، ولكنه أحد المحرّكات الرئيسية لهذه القوى باعتقاد كاتب المقال.

كان وجود المسيحيين في هذا الشرق هاجسا كبيرا لجميع القوى، لاعتباراتٍ عديدة لا يتسنّى ذكرها جميعاً هنا، أهمها الدور الحضاري والإنساني للمسيحية، وتمسّك مسيحيي الشرق بعروبتهم وانتمائهم لهذه الأرض، على الرغم مما قدّم لهم من إغراءات ومزايا لهجرها باتجاه «العالم المسيحي»، ومساهمتهم كذلك في النهضة العربية والدور البارز في التماسك المجتمعي وخطابهم المنحاز عبر التاريخ إلى السلام والوئام بين مكونات المنطقة، إضافة إلى ما تمثله من غنى ثقافي فريد من نوعه، يكفي أن نستذكر كيف عملت الحضارات المتعاقبة على ترهيب المسيحيين أو ترغيبهم لطردهم من مناطق سيطرتها أو استمالتهم لجانبها، لندرك أهمية وجودهم.

يدّعي بعضهم أن سنوات الثورة السورية وما تخللها من حروب وتبادل السيطرة بين قوى راديكالية طائفية وقومية دفعت عشرات الآلاف من المسيحيين إلى الهجرة واللجوء إلى الغرب، ولكن ينسى هؤلاء أن هجرة المسيحيين من الجزيرة السورية لم تتوقف طوال فترة حكم حزب البعث. وتفيد الإحصائيات بأنها تعدّت مئات الآلاف طوال تلك العقود، في وقت كانت سورية تنعم بالسلام والأمان والتماسك المجتمعي كما روّج النظام، فلماذا هاجر هؤلاء إذاً؟

صحيحٌ أن المسيحيين مثلهم مثل باقي شركائهم في الوطن، هاجروا ولجأوا خلال العشرية الثورية الدموية الأخيرة، ولكن هذا جاء في سياق عام شمل جميع السوريين، بينما لم يكن كذلك طوال عقود حكم الأسد الأب والابن الأولى. يعتقد الكاتب أن سياسات الدول الكبرى كانت تهدف إلى إفراغ الجزيرة السورية من السوريين المسيحيين، وكانت السياسات نفسها تعمل على إفراغ الشرق العربي بأكمله منهم، منذ الاحتلالات المتعاقبة، وصولا إلى ما حدث في العراق أو لبنان إبّان الحروب الأهلية المتعاقبة والاجتياح الصهيوني له لاحقا، وقرأ نظام الأسد الأب ثم الابن هذه الرغبة مع محاولتهما الحفاظ على وجود مسيحي «تزييني» لصورته، ضمن حيز مصالحه الضيقة، ليكون مفرغاً من الفعالية السياسية والاجتماعية والوطنية التي لعبها المسيحي في كل الاستحقاقات الوطنية السورية، والأمثلة كثيرة عليها. وبالتالي كانت ورقة المسيحيين في الجزيرة السورية يتلقفها جميع الفاعلين المحليين الدوليين، للحصول على حلفاء ومكتسبات تخدم أغراض كل منهم.

ويعدّ التنوّع القومي كذلك محرّكا رئيسيا في المنطقة لكل من قوات الحماية التابعة لحزب الاتحاد الديمقراطي، النسخة السورية لحزب العمال الكوردستاني، ولتركيا (القومية) وحلفائها المحليين من تركمان سوريين وفصائل المعارضة السورية. والصراع هنا ليس أيديولوجيا، وإن كان الحزب الحاكم في تركيا ذا خلفية دينية، ولكن الحقيقة أن أسس القومية في الدولة التركية أقوى من البعد الديني، ويكفي أن تجد أن الرئيس أردوغان (السني) يقف سنويا أمام ضريح أتاتورك (القومي) ليحييه، حتى تعرف المعادلة وتفهم المحرّكات، مع عدم إغفال أهمية العامل العقائدي لسياسة الحزب الحاكم واستراتيجيته في ملفات المنطقة العربية.

ولدى إيران كذلك اهتمام كبير بالجزيرة السورية، كون طريق إمدادها إلى دمشق وبيروت يمر عبر تلك المنطقة، وهو طريق حيوي واستراتيجي، وربما مصيري في ظل الظروف التي يمر بها المشروع الإيراني، ولكن أيضا لديها بعد عقائدي، فقد نشطت إيران، عبر أذرعها الثقافية، الحسينيات وغيرها في المنطقة، خصوصا بعد احتلال بغداد. كما أنه زاد بعد حرب 2006 في لبنان. وعمل النظام الأسدي على إهمال تلك المنطقة، وأصدر قرارا كان منعطفا كبيرا لحياة السكان هناك، نصّ على تحريم زراعة آلاف الهكتارات في منطقة ريف الحسكة الجنوبي، وصولا إلى حدود دير الزور والرقة الإدارية، بحجّة الرعي والحفاظ على الثروة الحيوانية، أصبح بموجبه عشرات آلاف السكان المحليين من دون وارد مادي، كون الزراعة مصدر رزقهم الرئيسي، وهذا أدّى إلى انتقال عشرات الآلاف إلى محافظات أخرى للعمل في مزارع ومداجن بحثا عن مصدر رزق لعائلاتهم. وهنا تدخلت الحسينيات (التبشيرية) للنظام الإيراني، وقدمت بعض الدعم من سلل غذائية شهرية ورواتب لمن بادر إلى التشيع وتبني الخطاب العقائدي للنظام الإيراني وذراعه حزب الله، بتسهيل كامل من نظام الأسد، وهو ما أحدث احتقانا كبيرا، خصوصا لدى أهالي ريف دير الزور، المعروف عنهم غيرتهم السنية والعروبية، فكان لهذا العامل المزدوج أثره الكبير في ما بعد لما حصل في المنطقة من ظهور التيارات الراديكالية التي استثمرته بشكل كبير لتوسيع حاضنتها.

ولاهتمام جبهة النصرة، ومن ثم ما تسمّى دولة الخلافة الإسلامية (داعش)، بالمنطقة الممتدّة من الموصل وصحراء الأنبار (الجزيرة الفراتية)، وصولا إلى أطراف حلب الإدارية (غرب الفرات)، جذور تاريخية، عمل عليها أبو مصعب الزرقاوي، حين انتقاله من أفغانستان إلى العراق. ويبدو، من تحرّكاته في جغرافية محدّدة ذات غالبية سنية، أنه كان ينشط لإعادة إحياء الدولة الزنكية الممتدة من (أتابكيتا) الموصل إلى حلب، وهو ما عملت عليه لاحقا جبهة النصرة وتنظيم الدولة الإسلامية (داعش) الذي استطاع السيطرة على أهم مدينتين فيها، الموصل والرّقة، إضافة إلى مساحات كبيرة ومهمة من ريف حلب الشرقي وصولا إلى أحياء داخل المدينة.

استنهضت قوات الحماية (الكردية)، النسخة السورية لحزب العمال الكردستاني، الخطاب القومي لدى شارعها في مواجهة النفوذ التركي وفصائل المعارضة المدعومة من تركيا، على اعتبار أن جلها من عناصر عربية وتركمانية (مع الإشارة إلى وجود عناصر كردية محدودة)، وكذلك في وجه التنظيمات الراديكالية التي تقول قوات الحماية إنها تخدم أجندة تركيا في المنطقة، واستطاعت كسب ثقة واشنطن في قدرتها على التنظيم والحشد، وكذلك التحكم والسيطرة، وتكتيكات القتال، خصوصا في وجه «داعش» وجبهة النصرة، واستثمرت هذه القوات، بشكل كبير، خطاب هذين الاستئصالي بوجه بقية المكونات غير المسلمة، وخصوصا المسيحيين والأيزيديين في سنجار، وعزّزت ذلك الاستثمار بجرائم تم ارتكابها في قرى مسيحية في ريف تل تمر ورأس العين والحسكة، وخصوصا الآشورية منها، لتدق ناقوس الخطر الوجودي للمسيحيين في الجزيرة، إضافة، بطبيعة الحال، إلى مصير السوريين الكرد والأيزيديين، وقد دفع هذا الأمر واشنطن وغيرها إلى الاعتماد على قوات سوريا الديمقراطية (قسد) في محاربة الإرهاب، وتوج هذا التحالف والتنسيق بطرد التنظيم من الرقة والقضاء على آخر معاقله في الباغوز، والتي كشف تحقيق لصحيفة نيويورك تايمز عمّا أسماها جريمة حرب، ارتكبتها القوات الجوية الأميركية في منطقة بالقرب من الباغوز في تلك المعركة.

نتج عن هذه المعارك مع «داعش» اعتقال آلاف ممن قيل إنهم كانوا ينتمون للتنظيم، وتم وضعهم في سجون خاصة في الحسكة والرقة. وبطبيعة الحال، لا يستطيع أحد القول إن هؤلاء جميعا خضعوا لتحقيق دقيق وموضوعي قبل اعتقالهم، لأن عددهم يفوق قدرة أي قوى أمنية أو سلطة قضائية، وكذلك لا يستطيع أحد الجزم ببراءتهم. وفي المحصلة، وجدت «قسد» نفسها أمام مسؤولية كبيرة إزاء هؤلاء لوجستيًا وأمنيًا، وحاولت إزاحة جزء من هذا العبء، بإطلاق سراح الآلاف منهم، من خلال وساطات عشائرية قام بها شيوخ القبائل، ولكن خلايا التنظيم بدأت تنشط بين الفترة والأخرى في تلك المنطقة، وربما بدأت حاضنته بالتوسّع، استناداً إلى بعض السلوكيات والاستراتيجيات التي قامت بها عناصر كردية ضمن «قسد» في مناطق عربية خالصة جنوب الحسكة وصولا إلى ريف دير الزور والرّقة، ما دفع بعضهم إلى الانضمام لتلك الخلايا.

ومع فشل الإدارة الذاتية، حاليا، في تحسين مستوى الخدمات في مناطق سيطرتها في الجزيرة السورية، على الرغم من توفر الثروات والموارد، ومع تعنّتها في إيجاد صيغة توافق مع المجلس الوطني الكردي، ومع تململ «الشارع الجزراوي» من انتشار الفساد والمحسوبية وتردّي الحالة المعيشية، إضافة إلى عدم ترسيخ سلطة محلية خدمية منبثقة عن انتخابات نزيهة وحرّة، واحتكار السلطة من دون شراكة حقيقية وفاعلة لمكونات المنطقة الأخرى، ووسط قلق من تخفيض عدد القوات الأميركية أو رغبتها بترك المنطقة بعد مداولات في الكونغرس إزاء تخفيض الميزانية العسكرية لتلك القوات في المنطقة، وجاء هذا التفجير عبر سيارة مفخّخة، استهدف سجن الصناعة المخصص للمتهمين بأنهم دواعش، أدى إلى نشوب معركة في أحياء الحسكة الجنوبية والمحيطة بالسجن بين الخلايا المهاجمة وقوات الحماية معزّزة بالطيران الأميركي، وتردّد أن عشرات فرّوا من السجن، وسط حالة ذعر ونزوح للأهالي.

وفي أي ظرف يجد فيه المدني نفسه مخيرا بين العيش في حالة من السلام والأمان والعيش بواقع فساد وغلاء، سيميل فطريا إلى القبول بالثانية خوفا من الأولى. وهنا تتبدل الأولويات وتتأجل الطلبات وتخمد جذوة النزق الشعبي حيال الإدارة، كما تترسّخ شرعية البندقية واحتكار مكافحة الإرهاب لطرف فشل، على ما يبدو، في تقديم الخدمات وإرساء أقل مستوى من الحياة الديمقراطية التي يؤمن بها، بينما ينجح، إلى حد ما، في الميدان والقتال والإمساك بزمام الأمن في مناطقه.

(إعلامي سوري)

> سياسات الدول الكبرى كانت تهدف إلى إفراغ الجزيرة السورية من السوريين المسيحيين

> فشلت الإدارة الذاتية، حالياً، في تحسين مستوى الخدمات في مناطق سيطرتها في الجزيرة السورية، على الرغم من توفر الثروات والموارد

الأردنيون والسياسة... حراك تأسيس الأحزاب

مهند مبيضين

يُبدع الأردنيون في استقبال الديمقراطية السياسة بوصفها ضيفا، يتعاملون معها وكأنها واجب ومهمة، يحضّرون لها الكنافة، ومنابر الخطابة، وينتدبون إليها كلّ نخبهم المتوفرة: شيوخ قبائل ووجهاء، مشايخ دين، متقاعدين عسكريين، رجال مال وأعمال، أكاديميين ومعلمات ومعلمين. وثمة جيل شاب يُحضّر باعتباره المستقبل ووعده المنتظر، لكن هذا الجيل لا يعوّل كثيراً على البُنى التقليدية التي تقدّم دوماً ممثلين مختلفين عن آمال الشباب.

ما هو دارج في الواقع الأردني والممارسة الشعبية للسياسة، أن المحاسيب (من رجال الدولة والمقرّبين منها) هم أهل الثقة وموضع الاختيار وذاتهم أهل الولاء، وفيما تجري أمام العالم منافسة في التمثيل السياسي والدمقرطة، ويحافظ الأردن على إجراء انتخابات برلمانية لبقائه في مشهدها، إلّا أنّ التحول السياسي والمشاركة والمنافسة جميعها لا تجري على أساس من يملك البرنامج السياسي الأفضل، بل هي منافسة بين من يحظى بالدعم، سواء من الحاضنة الاجتماعية وهي القبيلة، أو الحاضنة المهنية، وهي النقابات المحزّبة هنا، أو الدولة، وهي بمؤسساتها الوظيفية الخدمية والأمنية التي يوفر العمل بها، ورضاها الشرط المسبق غالبا لأي تقدّم في التمثيل السياسي.

لا ظواهر سياسية في الأردن أو انعطافات حادّة، منذ التحول الديمقراطي عام 1989، باستثناء قانون الصوت الواحد الذي طُبق عام 1993 بهدف محاصرة المدّ الإسلامي واليسار المعارض آنذاك، ثم جاءت موجة الربيع العربي 2011 – 2016، وهي سنواتٌ شهدت التعديلات الدستورية الأردنية مرتين (2011 و2014)، وإنشاء محكمة دستورية وهيئة مستقلة للانتخاب. ومع ذلك، ظلت الديمقراطية في الأردن في تراجع عن حالة الانفراج التي حدثت عام 1989.

جهد الأردن، خلال عقود ثلاثة من التحوّل الديمقراطي، لتحسين صورته في مؤشرات الحريات والدمقرطة العالمية، وهو دوماً يعتبر بلداً متسامحاً، والحريات فيه أفضل من غيره من الجوار العربي، وهو يُحكم من سلالة عربية هاشمية رفيعة النسب، وقيادته ونظام حكمة موقن بالحرية ووجوب التحديث الذي لأجله خاض الهاشميون معركة التعليم والمعرفة، وهو بلدٌ يستطيع أن يكون أفضل، لكنه للأسف ظلّ في حالة تراجع في مؤشّرات الدمقرطة والحريات، وجديدها مؤشّر «سيفيكوس» الذي وضع الأردن في خانة الدول القمعية، كما أن مؤشّر الإيكونوميست لعام 2021 وضع الأردن في تصنيف الدول المستبدّة. ويغذي ذلك التصنيف ما جرى من اعتقالات لأصحاب الرأي وملف نقابة المعلمين وملف الموقوفين إدارياً وغيرها من ملفات أردنية ملحّة متصلة بنشاط الناس السياسي.

صحيحٌ أنّ الأحزاب السياسية في الأردن معتلة، وغير متجذّرة، وتدور حضوراً راهناً بين يسار ماركسي وقومي مأزوم؛ بفعل عدم التجديد في الخطاب، وبين حركة إسلامية منقسمة داخليّاً وعينها على خيباتها في الخارج، وبين قوى وطنية غير قادرة على توفير بديل سياسي ديمقراطي، وهي اليوم غاضبة، وتتهم كل من يحاول التغيير ببيع الوطن وإنهاء وجودهم، وفي ظلّ واقع أردني وعقد سياسي مستقر وثابت لحكم الهاشميين وشرعيتهم، وفي ضوء أن لا أحد يُعلن عدم الولاء للملك عبد الله الثاني سوى المتطرفين الغاضبين، وهم نفر قليل لا تأثير ولا امتداد لهم، إلّا أن الغضب على سياسات الحكومات جرّاء تقصيرها بات يهدّد الديمقراطية، إذ تلجأ الحكومات إلى سياسات وإقرار قوانين تعطّل الحريات والسياسة وتصادر قوة المجتمع في التقدّم.

تجري في الأردن اليوم حركة سريعة نحو تأسيس أحزاب برامجية، استجابة لدعوة الملك عبد الله الثاني ومخرجات اللجنة الملكية لتحديث المنظومة السياسية، والتي منها مشروعا قانوني أحزاب وانتخاب يمكّنان المرأة والشباب ويعزّزان العمل الحزبي البرامجي، وثمّة تجديد في العمل النيابي، بمعنى أن هندسة جديدة تنتظر الديمقراطية الأردنية. لكن السؤال هل يمكن إنجاز تحوّل عميق وجذري في غضون ثلاث سنوات، وصولاً إلى برلمانٍ بأكثرية حزبية، وفقاً للقانون المقترح؟

ظلّ النسق السياسي الأردني، دوماً، متأثراً في ظروف الإقليم، وجاءت مخرجات الربيع العربي في المشاركة السياسية سلبية، حتى في تمثيل الناس أنفسهم، وهم الذين لا يُنادون في الأردن بوصفهم رعايا، بل مواطنون، وهو أمر اجتهد لأجله العاهل الأردني في أوراقه النقاشية السبع في مواضيع المواطنة الفاعلة والتحول الديمقراطي والنظام الديمقراطي وسيادة القانون في ظلّ الدولة المدنية وتطوير الموارد البشرية.

كانت تلك الموضوعات مطروحة للنقاش، بعض أفكارها طُبق وبعضها استعصى مجتمعياً بفعل أن المعترف به شعبياً دولة الريع التي جاءت حكومة عمر الرزاز (2018- 2020) لنقلها إلى دولة الإنتاج، مع الدعوة إلى عقد اجتماعي جديد. وآنذاك كان الرزاز يتحدث بلغة معرفية علمية عالية، لكنها لم تُقبل في الأردن، وواجهت اتهامية عريضة ورُفضت.

كما رُفضت مخرجات اللجنة الملكية لتحديث المنظومة السياسية عند صدورها شعبيا ومن نخب الحكم، ومن البُنى التقليدية والنخب المحافظة، ما يجعلها محفوفة بخطر الخسارة أو التشويه لمقاصدها، عندها، للأسف، سيخسر الأردنيون لحظة مهمة في سبيل تحديث حياتهم السياسية.

المعترف به من الأردنيين، للأسف، دولة من الماضي وليس للمستقبل، دولة الحظوة والعطايا والتمثيل المبرمج. وهنا ينطبق على الأردنيين المثل الذي يفيد بأن المرء لا يستطيع إرضاء جميع الناس، وإرضاء أبيه، ولكنه يستطيع اختيار أبيه، ذلك الذي يكون لقوله سلطان القانون. وترجمة ذلك أنّ الأردنيين اختاروا دولتهم ونمط حياتهم وعلاقتهم مع الحكم منذ مائة عام، ولم يختاروا خيار التخلي عن علاقتهم في شكل التمثيل الشعبي مع أبيهم الذي هو دولتهم، مع أن الأب يحب أن يستقل عنه أبناؤه، وأن يتحولوا من الاعتماد عليه إلى الاعتماد على الذات.

ولكن الشباب الأردني اليوم هم الضحية لتلك العلاقة التبعية، فالأب يبدو اليوم غير قادرٍ على تلبية كل المتطلبات، وهم في خوفٍ من المغامرة بالاستقلال، لكنهم يملكون القدرة على المجازفة بضرورة التحول إلى حياة سياسية وبناء أحزاب برامجية، بصفة تيارات عريضة تعالج مشكلات واقعهم ومستقبلهم الذي ينتظرهم، ويملك الشباب المعرفة العلمية والهوية الواضحة والنظرة الواعية، فهل ينجحون في قطع العلاقة مع الأب لصالح إسناده بأريحيةٍ سياسيةٍ تجعله قادرا على مواجهة مخاطر الإقليم ومزاحمته على هيبته وحضوره مع أقرانه؟

(أستاذ جامعي أردني)

> المعترف به من الأردنيين، للأسف، دولة من الماضي وليس للمستقبل، دولة الحظوة والعطايا والتمثيل المبرمج

> لا أحد يُعلن عدم الولاء للملك عبد الله الثاني سوى المتطرفين الغاضبين، وهم نفر قليل لا تأثير ولا امتداد لهم

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

نائب رئيس التحرير حسام كنفاني ■ مدير التحرير ارنست خوري ■ المدير الفني إميل منعم ■ السياسة جمانة فرحات ■ الاقتصاد مصطفى عبد السلام ■ الثقافة نجوان درويش ■ منوعات ليال حداد ■ الرأي معن البياري ■ المجتمع يوسف حاج علي ■ الرياضة نبيل التليلي ■ تحقيقات محمد عزام ■ مراسلون نزار قنديل

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، لندن
Unit5, Central Park, Central Way, London, NW 10 7FY
Tel: 00442071480366
■ مكتب الدوحة
الدوحة ـ الدفنة ـ برج الفردان ـ الطابق العاشر ـ
هاتف: 0097440190600

■ مكتب بيروت
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads